

سئل عن رجل اودع رجلا عنده معلومة ثم ان الودع مات فادعى الودع علي
ووقت الودع والوديع بعد اذ اخبره فهدل ان الودع اخصم والعري بكي لغير الدعوي
بيان فتمت ما لم لا **اجاب** نعم بكي لغير الدعوي ببيان فتمت ما لم لا اخصم
كما ذكر في الاستفتاء والرد علم **سئل** عن رجل ادعى عليه شخص قال فانكروا فالتس
الطالب يمين خلف ثم اقام للطالب البيعة بطريق دعواه فهل يظهر كذب له ام لا **اجاب** لا يظهر
كذب عليه ما عليه لانه لو بلغ في شح الكفر قال رحمه الله تعالى وهذا يظهر كذب المنكر
باقامة البيعة والموالاة لا يظهر كذب حتى لا يهاقبه بغيره من اهل الزور ولا يثبت
في يمينه ان كان لعلاف على الف درهم فادعى عليه فانكروا خلف ثم اقام للمدعي البيعة ان له
عليه الفاقول قبل عهد النبي يوسف يظهر كذب به وعنده محول لا يظهر انتهى وفي الفصول
العامة ان الفتوي في مسئلة الدين ان ادعى مؤخر والسبب خلف ثم اقام البيعة
فيظهر كذب برهان ادعى الدين على السبب ثم حلف ان له من عليه ثم اقام البيعة على السبب
لا يظهر كذب بالبيعة لغيره وان وجد القرض ثم وجد الابن بوجه والاشهاد انتهى
سئل عن رجل اشترى من اخر عقار وكتب بذلك حجة شرعية ثم جردت
ادعى رجل ان اباه مات وكان يملك هذا الكوم واظهر عندنا شهودا ان اباه فعونه
من فلان ابن فلان في حال حياته فهدل بشي بطلان البيع ام لا **اجاب** لا يبين
بطلان البيع بحجج ما ذكر من المستدل ببولائه والحال انه هذه اما يثبت كونه يورث
ملك العقار سره من الزمان من موهوبه والابن من ذلك ان يكون له كذا بقيا
عند الموت وهو شرط في الشهادة العامة على البرات كما صرح به الفقهاء من مشايخنا
في كتبهم المعهودة لا يقال ان بقا ملك الموت لانه في الموت ثابت بطريق الاستصحاب
وهو محمول الا تقول استصحاب الحال محتمل عند الالباق ما ان علي بها ان لا يثبت
ما لم يكن ثابتا وحاجتنا اليه لان ملك الودع لم يكن ثابتا قبل موت الودع

كان

كان متعين واضرورة فلا يثبت استصحاب الحال وحاصل ان استصحاب الحال محتمل
لادفع عندنا لا الاستحسان كما صرح به على الاصول والعقد ومحمد بن علي بن ابي بصير
البرات ونحوه في الشهادة القاطنة عليه المراد في فصوله قال ادعى رجل
موت ابيه فاقبل شهادة شهوده ان اشهدوا علي سبب الملك المدعي وقتك
بان مشهده وبالملك للموت وقت الموت بان يقول مات ابوه وهو ساكن في دار
وهو يملكها او بالبرل وقت الموت بان يقول مات ابوه وهو ساكن في دار لا يرضى
الميراث بان يقول مات ابوه وتوكلها ميراثه فان ادعى دارا وشيئا اخر وشهد
شهوده علي ارضه وجهه فقبل ذلك في القضية ويوشروا انهم كانت دار
ابيه او كانت في يده ولم يوردوا علي هذا قال ابو حنيفة ومحمد بن علي بن ابي بصير
لا يقبل وذكر ايضا ان قاضي خان ذكره في جامع الصغرى في دعوى الميراث فيصفي
للوارث عند ابو حنيفة ومحمد بن ابي بصير وعالي الاستقلال نصا وعلي الميراث عند
الموت او علي ما يقوم مقام الملك وهو اليد عند الموت انتهى والله اعلم **سئل**
عن رجل اشترى كراما من رجل واسفر جارا في ملكه مرة ثم يدعي عشرين سنة
ثم يعود ذلك ادعى رجل وهو جار المشتري ولا يصق الكوم بصف الكوم المذكور
ولحاله ان المدعي يقيم في بلد المدعي عالم بان الكوم المذكور جار في ملك المشتري
وهو ساكن في سائر في ذلك اصلا في المرة المذكورة ولم يمنع من الدعوي مانع
شرعي وقواستعمل المشتري المدعي المذكور في الكوم باجرة معاينة من متوردة
مهل يسع حقه الدعوي ام لا **اجاب** لا يسع حقه الدعوي قال في الكون باع
عقارا وبعض قارب حاض على البيع ثم ادعى لاسمع دعواه انتهى وفي البرزخية
باع شيئا وزوجته وبعين قارب حاض ساكن ثم ادعاه لاسمع ولحساب
القاضي في تناوله ان يسع في الزوج لا في غيرهما واختار في خوارزم ما ذكرناه

1957

Copyrighted by King Saud University